تحليل أداء السياسة النقدية في مصر خلال الفترة (1997-2004)

الباحث: حسين عبد المطلب الأسرج*

وزارة التجارة الخارجية المصرية**

A Review of The Performance of The Monetary Policy in Egypt During (1997-2004)

Abstract

The purpose of this paper is to review the performance of the monetary policy in Egypt during (1997-2004).Many salient economic lows and decrees were promulgated, such as the law NO 88/2003 on the central bank of Egypt(CBE),the banking system and currency. Also the decree on liberalizing the L.E. exchange rate. In addition to reduce the discount rate and reserves ratio. The main finding after reviewing the monetary and banking policy and developments in monetary aggregate, the monetary authorities couldn't achieve all the objectives of the monetary policy. The Egyptian pound lost 86% of its value in 2004 compared with 97.As a reflection, the inflation rate become double although the decreasing in the monetary expansion. Moreover ,the net international reserves declined by 26.7% in the same period as a result of CBE interference in the foreign exchange market as a seller of the foreign exchange. Finally, the paper make a number of recommendations to activate the monetary policy such as, pegging the Egyptian pound to a basket of currencies, restructuring the interest rates, necessity of reducing the percent of credit provided by banks, move forward to incorporate a central authority(financial control committee) to supervise and control the financial sector, preparing and publicizing a monetary policy framework based on the principle of targeting inflation, offer more support to CBE and the Egyptian banking system, Moreover the CBE should enjoy real independence in defining monetary policy implementation tools .

---

* ماجستير الاقتصاد-جامعة الزقازيق. باحث اقتصادي و مدير إدارة بوزارة التجارة الخارجية المصرية.

الميل:**hossien159@yahoo.com**

** الأفكار الواردة في الباحث خاصة بالباحث و لاتعبر عن وجهة نظر المكان الذي يشتغل فيه.

مقدمة:

برغم أن أهداف السياسة النقدية خلال الفترة (1997-2004) كانت تتمحور حول العمل على تحقيق الاستقرار النقدي والحفاظ على مستوى ملائم لسعر صرف الجنيه المصري واستقرار المستوى العام للأسعار كهدف نهائي والعمل على تنشيط الاستثمار،ودفع عجلة التنمية وخفض معدلات البطالة،الا أنه يلاحظ أن السلطات النقدية لم تستطع تحقيق كل النتائج المرجوة من هذه الأهداف، فالحكومة لم تستطع الحفاظ على مستوى ملائم لسعر الصرف وانتشرت المضاربات على الدولار مما اضطر الحكومة إلى التدخل بوضع سعر مركزي ثم إلغاءه بعد ذلك وتعويم الجنيه –ليفقد الجنيه نحو 86% من قيمته عام 2004 مقارنة بما كان عليه عام 1997- ،إلى جانب تدخلها باتخاذ بعض القرارات التي قننت استخدام النقد الأجنبي-بما يتنافى وآليات السوق-.ومع ذلك حدثت زيادات متوالية في المستوى العام للأسعار وتضاعف معدل التضخم ليصل الى 11.1% في نهاية يونيه 2004 رغم انخفاض معدلات التوسع النقدي وبالتالي لم يتحقق استقرار الأسعار.علاوة على ذلك فان سياسة تثبيت سعر الصرف ومحاولة الحكومة إعادة الاستقرار لسعر صرف الجنيه بصفة مستمرة كلفها استنزاف ما يقرب من 26.7% من صافي الاحتياطيان الدولية لتصل إلى نحو 14.8مليار دولار عام 2004 مقابل 20.2 مليار دولار عام 1997.كما أن ما تحقق من إنجازات خلال هذه السنوات لا يمكن إرجاعه بصفة أساسية إلى نجاح السياسة النقدية.

أهمية البحث:

طرأت عدة تغيرات اقتصادية على الاقتصاد المصري ينبغي أن تتعامل معهـا الـسياسة النقدية من خلال تفعيل أدواتها،ولعل أهم تلك التغيرات التخلي عن سياسـة ربـط الجنيـه بالدولار والتي كانت تحكم صياغة السياسة النقدية وتحدد أولوياتها.وعلى هذا تـبرز أهميـة دراسة وتحليل أداء السياسة النقدية بغرض الوقوف على أهداف الـسياسة النقديـة وأهـم الأدوات التي يجب أن تتبناها لتحقيق هذه الأهداف في المرحلة المقبلة.

هدف البحث:

ويحاول هذا البحث – من خلال المنهج التحليلي – دراسة وتحليل أداء الـسياسة النقديـة خلال الفترة (1997-2004) من خلال النقاط التالية:-

- عرض وتقييم أدوات السياسة النقدية خلال الفترة(1997-2004)
- التعرف على أهم التطورات النقدية والائتمانية خلال الفترة(1997-2004)
- دراسة أهم التطورات المصرفية خلال الفترة(1997-2004)

-التوصية بعدد من السياسات لتفعيل السياسة النقدية في المرحلة المقبلة

خطة البحث:

أولا:مفهوم السياسة النقدية

ثانيا: تطور أدوات السياسة النقدية خلال الفترة(1997-2004)

ثالثا :أهم التطورات النقدية والائتمانية خلال الفترة(1997-2004)

رابعا: أهم التطورات المصرفية خلال الفترة(1997-2004)

الخاتمة

أولا:مفهوم السياسة النقدية

تنصرف السياسة النقدية التقليدية إلى إدارة ومراقبة عرض واستخدام النقود في الاقتصاد ومراقبة الصرف الأجنبي بقصد تحقيق أهداف معينة.ويميل الاتجاه الحديث إلى توسيع مفهـوم السياسة النقدية ليغطى تنظيم سيولة الاقتصاد القومي في مجموعه دون الوقوف عند حـدود الرقابة على عرض واستخدام النقود والائتمان.[1]

وعلى ذلك يمكن القول بأن السياسة النقدية هي مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات المهيمنة على شئون النقد والائتمان (البنك المركزي) وذلك بإحداث التأثيرات علـى كميـة النقود وكمية وسائل الدفع .كما يمكن القول أيضا أ ا السياسة التي تستخدمها الـسلطات النقدية للتأثير على المعروض النقدي من خلال الجهاز المصرفي.[2]

و ـدف السياسة النقدية إلى التأثير على النشاط الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار فيـه والحد من خطورة التقلبات الاقتصادية العنيفة التي تصاحب مرحلة الركود والكساد والتضخم المصاحب وكذا التحكم في المعروض النقـدي وبالتـالى في القـوى الـشرائية المتاحـة في ا تمع[3].ويتضمن الهيكل الائتماني إلى جانب الجهاز المصرفي[4] الذى يشكل قطاعا رئيسيا من هيكل الائتمان في الاقتصاد مختلف مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية التي تعمـل علـى تجميع المدخرات القومية وإتاحتها للإقراض،سواء كان ذلك من خلال سوق النقـد أو مـن خلال سوق رأس المال.[5]

ثانيا: تطور أدوات السياسة النقدية خلال الفترة(1997-2004)

تعتمد البنوك المركزية في إدار ا للسياسة النقدية على مجموعة من السياسات هي:-[6]

1-السياسية الائتمانية:وهي السياسة التي تتعلق بالإطار العام الذى تمارس فيه مجموعة البنوك نشاطها الائتماني من حيث تحديد سعر الخصم والسقوف الائتمانيـة ونـسب الاحتيـاطي الالزامى ونسبة السيولة وغيرها من القيود الكمية والنوعية التي يحق للبنك المركزي استخدامها لتوجيه البنوك. [7]

2-سياسة سعر الصرف: وهي السياسة التي يقررها البنك المركـزي بـهدف إدارة سـعر الصرف إدارة اقتصادية متوازنة بغرض الحفاظ على القوة الشرائية للعملـة الوطنيـة ومنـع تدهورها والمحافظة على استقرارها والدخول بائعا أو مشتريا في السوق لتحقيق الهدف.

3-سياسة إدارة الدين العام:وهي السياسة التي يقوم من خلالها البنك المركزي بإدارة الدين العام بهدف توفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل النشاط الجاري والإنفاق الجاري للدولة من خلال طرح أذون على الخزانة العامة وكذا توفير التمويل للإنفاق الاستثماري مـن خـلال طرح السندات طويلة ومتوسطة الأجل وإبرام القروض المحلية والدولية.

وبمقتضى قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003 فان البنك المركزي يضع أهداف السياسة النقدية بالاتفاق مع الحكومة وذلك من خلال مجلس تنسيقي يشكل بقرار من رئيس الجمهورية كما أنه يختص بوضع وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية. وقد خولت المادة رقم (6) من قرار رئيس الجمهورية بإصدار النظام الأساسي للبنك المركزي المصري رقم 64 لسنة 2004 باتخاذ الوسائل التي تكفل تحقيق أهدافه والنهوض باختصاصاته وله على الأخص مايلي:-

أ- إصدار أوراق النقد وتحديد فئاتها ومواصفاتها

ب- إدارة السيولة النقدية في الاقتصاد القومي والدخول في عمليات السوق المفتوح

ت- إصدار الأوراق المالية التي تتناسب مع طبيعة أمواله ونشاطه وفقا لما يقرره مجلـس إدارته

ث- التأثير في الائتمان المصرفي بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقيـة لمختلـف نـواحي النشاط الاقتصادي

ج- الرقابة على وحدات الجهاز المصرفي

ح- إدارة الاحتياطيات الدولية من الذهب والنقد الأجنبي

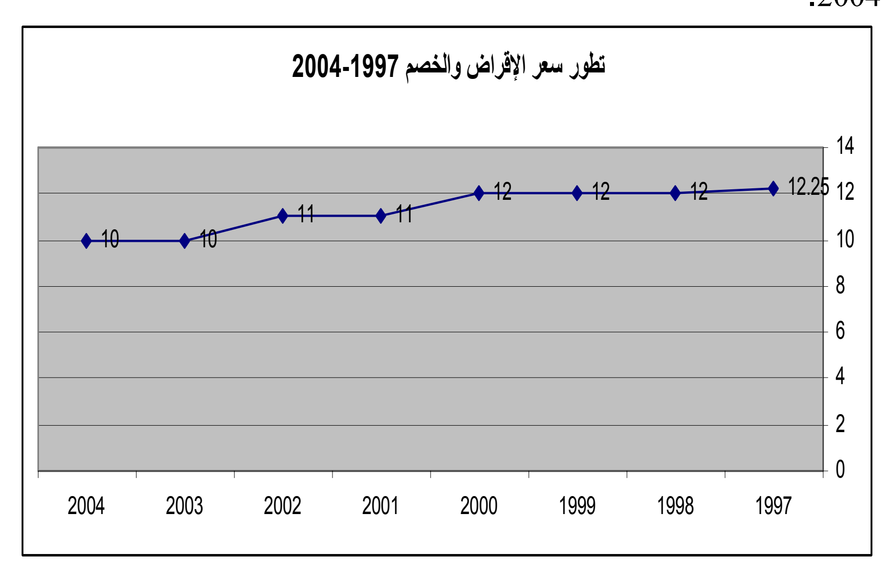
خ- الإشراف على نظام المدفوعات القومية

د- حصر ومتابعة المديونية الخارجية على الحكومة والهيئات الاقتصادية والخدمية والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص.

ويقوم البنك بأية مهام أو يتخذ أية إجراءات يقتضيها تطبيق السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية وإحكام الرقابة على الائتمان المصرفي.

وقد حدثت تطورات في عديد من أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي،وفيما يلي إشارة لأهم هذه التطورات خلال الفترة (1997-2004):-

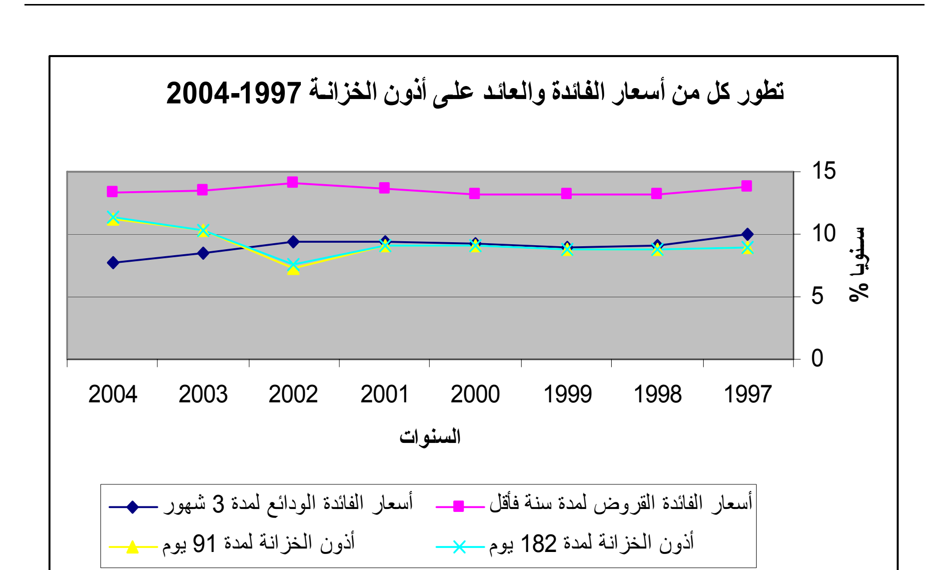
1-سعر الإقراض والخصم: اتساقا مع تراجع معدلات التضخم[8] قام البنك المركزي بتخفيض سعر الإقراض والخصم عدة مرات خلال الفترة (1997-2004)كما هو موضح بالشكل التالى،حيث تم تخفيض سعر الخصم ليصل إلى 12.25% في اية يونيه 1997 مقابل 13.5% في اية يونيه 1996،ثم تلى ذلك تخفيض آخر ليصل الى 12% ثم 11%.واعتبارا من 11 نوفمبر 2002 تم تخفيض سعر الإقراض والخصم ليصل الى 10% سنويا بموجب قرار مجلس إدارة البنك المركزي رقم 2501 وذلك بهدف تخفيض أسعار العوائد لدى البنوك وبالتالى حفز الاستثمار ودفع حركة النشاط الاقتصادي.وظل ثابتا عند 10% حتى يونيه 2004.



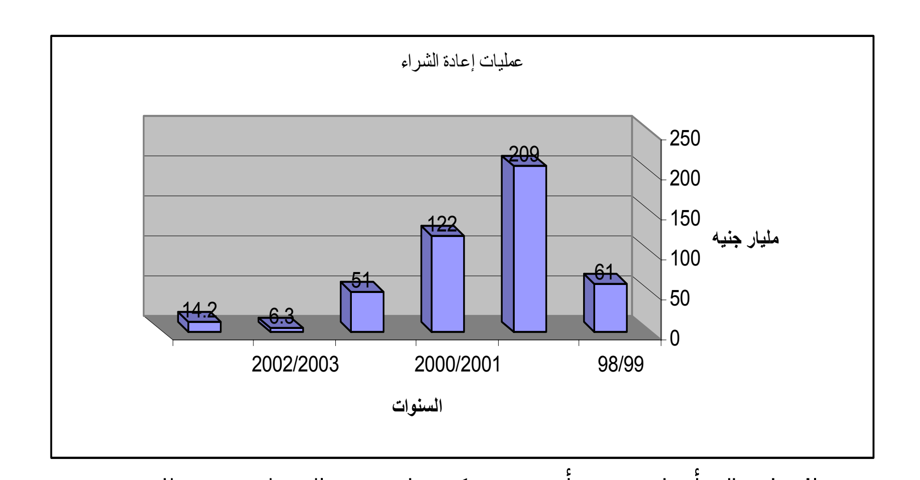
2-نسبة الاحتياطي الإلزامي: ظلت نسبة الاحتياطي الإلزامي ثابتة عند 15% خلال فترة الدراسة الى أن اتخذ مجلس إدارة البنك المركزي في عام 2001/2002 قرارا بتخفيض هذه النسبة إلى 14% من إجمالي الودائع بالعملة المحلية بعد استبعاد أرصدة الأنظمة الادخارية ذات

أجل ثلاث سنوات فأكثر من مقام النسبة، وسمح القرار أيضا بإدراج أذون الخزانة التي يتبقى على أجل استحقاقها فترة لا تزيد عن خمسة عشر يوما ضمن بسط نسبة الاحتياطي وبحد أقصى 10% من قيمة بسط هذه النسبة.ولقد اتخذ هذا القرار بدف حفز البنوك على المساهمة بشكل أكبر في توفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية وبتكلفة أقل خصوصا في ظل معاناة الاقتصاد المصري من حالة التباطؤ في معدلات النمو.وفي 4 يوليو 2002 صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي رقم 1808 بشأن إجراء تعديلات على أسلوب حساب نسبة الاحتياطي،حيث تم زيادة فترة حساب النسبة لتصبح أسبوعين بدلا من أسبوع بما فيها أيام العطلات الأسبوعية والرسمية،كما تقرر إلغاء تضمين بسط نسبة الاحتياطي أرصدة أذون الخزانة التي يتبقى على أجل استحقاقها فترة لا تزيد عن خمسة عشر يوما مع بقاء النسبة عند مستواها 14% حتى يونيه 2004.

3- أسعار الفائدة: يتضح من الشكل التالى،حدوث عدة تخفيضات لأسعار الفائدة خلال فترة الدراسة،وكان ذلك نتيجة تخفيض أسعار الخصم .وقد تراجع سعر الفائدة على الودائع لمدة 3 شهور إلى 7.68% في اية يونيه 2004 مقابل9.9% في اية يونيه 1997. بينما ارتفع سعر العائد على القروض لمدة سنة فأقل إلى 13.45% عام 2003/2002 مقابل 13.2% في اية يونيه 1997، إلا أنه انخفض خلال عام 2004/2003 ليصل إلى 13.27% . وقد ارتفعت أسعار العائد على أذون الخزانة لمدة 91 يوما لتصل إلى 11.28% في اية يونيه 2004، وأيضا الأذون لمدة 182 يوما لتصل إلى 11.3% في اية يونيه 2004 مقابل 8.8% لكل منهما عام 1997.وكانت هذه الإجراءات بدف المساهمة في مزيد من تنشيط الاستثمار،وخاصة ما صاحبها من انخفاض في معدل العائد على الودائع لم يحد من القدرة التنافسية للجنيه المصري كأداة ادخار أمام الدولار الأمريكي، حيث أنه وعلى الرغم من تراجع العائد على الودائع بالجنيه المصري إلا أنه لا يزال يفوق العائد على العملات الأجنبية وهو ما ساعد على تفضيل الادخار بالجنيه المصري.



4-عمليات إعادة شراء أذون الخزانة: حرص البنك المركزي المصري خلال الفترة 1997/1996 - 2004/2003 على توفير أكبر قدر من السيولة للمساهمة في دفع النشاط الاقتصادي وذلك دون الإخلال بمقتضيات الحفاظ على الاستقرار النقدي،وكان من أهم الإجراءات التي اتخذت لتحقيق ذلك بالإضافة إلى تخفيض سعر الإقراض والخصم وإعادة النظر في نطاق تطبيق نسبى الاحتياطي والسيولة،واصل البنك المركزي عقد عمليات إعادة شراء أذون الخزانة بينه وبين بعض البنوك لترتفع إلى 209 مليار جنيه عام 2000/1999 مقابل 61 مليار جنيه علم 1999/1998 .ولكن يلاحظ كما هو موضح بالشكل التالى أنه لم يتم استخدام هذه العمليات على نطاق واسع في السنوات التالية حيث اقتصرت على 122 مليار جنيه عام 2001/2000 ثم إلى 6.3 مليار جنيه عام 2003/2002. ارتفعت إلى 14.2 مليار جنيه عام 2004/2003.



وتجدر الإشارة إلى أنه لم يحدث أى تغير يذكر على نسبة السيولة حيث ظلت عند مستوى 20% للعملة المحلية ،25% للعملة الأجنبية.جدير بالذكر أن عمليات السوق المفتوح والتي تمثلت في عمليات ربط الودائع والعمليات العكسية لاعادة الشراء لأذون الخزانة Reverse Repos وعمليات البيع النهائى لها Outright Sale والتي تتم بين البنك المركزي والبنوك[9]،قد استهدفت امتصاص فائض السيولة لدى البنوك،حيث تمت عمليات لربط ودائع بالعملة المحلية بين البنك المركزي وبعض البنوك وفقا لآليات السوق،وبلغ الرصيد القائم من هذه الودائع 10.9 مليار جنيه في اية يونيه 2004. وفي هذا الإطار أصدرت وزارة المالية ما قيمته 20 مليار جنيه من الأذون على الخزانة العامة لصالح البنك المركزي لاستخدامها في العمليات العكسية لأذون الخزانة وعمليات البيع النهائي لها،وقد بلغت عمليات البيع النهائي 5.5 مليار جنيه،والعمليات العكسية لاعادة الشراء 14.2 مليار جنيه وذلك في اية يونيه 2004[10].

5- **سعر الصرف:** ترتكز سياسة سعر الصرف في مصر على ربط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي ،ومعنى ذلك أنه ما لم تقم السلطات النقدية بتغيير سعر الصرف فان قيمته تستمر ثابتة بالنسبة للدولار ولكنها تتغير بالنسبة لبقية العملات تبعا لتغير سعر الدولار بالنسبة لتلك العملات .[11] وعلى الرغم من أن النظام الرسمي لسعر الصرف منذ الأخذ بسياسة الإصلاح الاقتصادي هو نظام التعويم المدار فان تتبع سعر الصرف منذ بداية التسعينيات يشير إلى أن النظام المطبق بالفعل كان نظام سعر الصرف المثبت،فقد اتسم سعر صرف الجنيه خلال الجانب الأكبر من فترة التسعينيات بالاستقرار،حيث تراوح ما بين 333 قرش/دولار عام 1991 إلى 339 قرش/دولار عام 1999 اى أن هامش التذبذب لم يتجاوز 1.8% على

مدار ما يقرب من ثمانى سنوات[12].وفي يناير 2001 تم اتخاذ عدة إجراءات استهدفت تحقيق الاستقرار في سوق النقد الأجنبي وتضمن ذلك قيام البنك المركزي المصري بإعلان سعر صرف مركزي للدولار مقابل الجنيه المصري حدد على أساس المتوسط المرجح لأسعار الصرف السائدة في التعامل في السوق خلال فترة ثلاثة أسابيع سابقة وبحيث تلتزم البنوك وشركات الصرافة في إعلا ا لأسعار الصرف لديها بحدود للتغير عن السعر المركزي لا يتجاوز 1% ارتفاعا وانخفاضا. ويعتبر السعر المركزي وحدود التغير قابلين للتعديل كلما كان ذلك لازما.[13]وفي هذا الإطار بلغ السعر المعلن من البنك المركزي (شراء/تحويلات) 385 قرش/دولار في اية يونيه 2001 مقابل 344.6 قرش/دولار في اية يونيه 2000 . وتقرر في 29 يناير 2003 إلغاء العمل بالسعر المركزي للدولار وتعويم سعر صرف الجنيه، حيث تركت للبنوك حرية تحديد أسعار الشراء والبيع للنقد الأجنبي في إطار السوق الحرة للصرف الأجنبي.وقد صاحب ذلك انخفاض سعر صرف الجنيه ليبلغ المتوسط العام المرجح لسعر الدولار في السوق (شراء/تحويلات) 603.23 قرش/دولار في اية يونيه 2003 بمعدل انخفاض بلغ 23.3% عن اية يونيه 2002[14]. تلاه انخفاض آخر بلغ معدله 2.7% ليصل السعر المرجح للدولار في السوق 620.23 قرشا/دولار في اية يونيه 2004. ومن أجل يئة المناخ الملائم لإنجاح هذا القرار صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 506 لسنة 2003-وبما يتنافي مع آليات السوق- والخاص بتنظيم التصرف في موارد النقد الأجنبي والذى يلزم الوزارات والهيئات العامة الاقتصادية والخدمية وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام وشركات وأفراد ومنشآت القطاع الخاص بتحويل 75% من حصيلتهم من النقد الأجنبي إلى البنوك للمساهمة في زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي.[15]

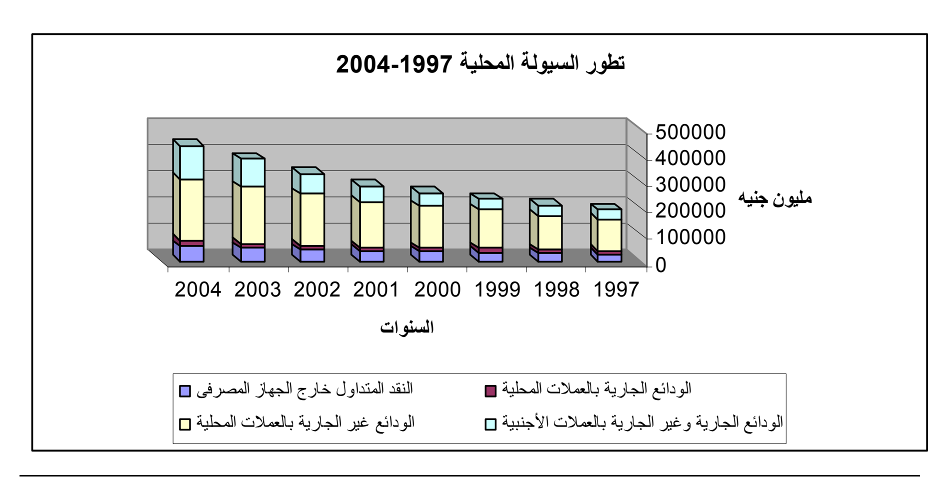
وجدير بالذكر أنه نتيجة محاولات البنك المركزي المستمرة لإعادة التوازن لسوق الصرف الأجنبي وتحقيق ثبات نسبى في سعر صرف الجنيه على أساس علاقته مع الدولار تم است اف جزء لا باس به من صافي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي لتصل إلى 14.1 مليار دولار في اية يونيه 2002 مقابل 20.2 مليار دولار في اية يونيه 1998،إلا أنه يلاحظ تحسن في ذلك الصافي بعد انخفاض استمر على مدار السنوات (1997-2003) ليرتفع إلى 14.8 مليار دولار في اية يونيه 2003.وهذا الصافي يغطى ما يقرب من 12 شهرا واردات سلعية وهو ما يفوق مستوى النسبة التي تعتبرها المؤسسات الدولية في الحدود الآمنة وقدرها 6 شهور واردات.وقد جاءت هذه الزيادة انعكاسا للفائض المحقق في ميزان المدفوعات خلال عام 2003/2002 والبالغ 0.5 مليار دولار إلى جانب الزيادة الناتجة عن

ارتفاع أسعار صرف بعض العملات المستثمر فيها جانب من هذه الاحتياطيات تجاه الدولار الأمريكي والبالغ 0.2 مليار دولار16. وظل ثابتا عند 14.8 مليار دولار في نهاية يونيه 2004، وهو يغطى ما يقرب من 10 شهرا واردات سلعية.

ثالثا :أهم التطورات النقدية والائتمانية خلال الفترة(1997-2004)

قامت الحكومة خلال فترة الدراسة بإصدار عديد من التشريعات الاقتصادية لدعم السياسة النقدية وزيادة فعاليتها لعل أهمها صدور القانون رقم 14 لسنة 2002 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 120 لسنة 1975 في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي، ثم قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003، والقانون رقم 80 لسنة 2002 بشأن مكافحة غسل الأموال، بالإضافة إلى قرار تحرير سعر الصرف في 29 يناير 2003 وغيرها من القوانين والقرارات ذات الشأن.وفيما يلي عرض لأهم التطورات النقدية والائتمانية خلال الفترة (1997-2004)

1 تطور حجم السيولة المحلية: تشير بيانات الجدول رقم (2) بالملحق الإحصائي إلى نمو حجم السيولة المحلية من نحو 193.9 مليار جنيه في نهاية يونيه 1997 إلى نحو 434.9 مليار جنيه في نهاية يونيه 2004، أي بما يزيد عن الضعف، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 12.2% خلال فترة الدراسة.ويلاحظ أن معدل النمو السنوي في حجم السيولة المحلية كان في حدود ضعف معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلى بالأسعار الثابتة وهو ما يحقق هدف السياسة النقدية في الحفاظ على درجة ملائمة من الاستقرار النقدي .وتمثل الزيادة في السيولة المحلية نمو كل منه المعروض النقدي وأشباه النقود على النحو التالى :-



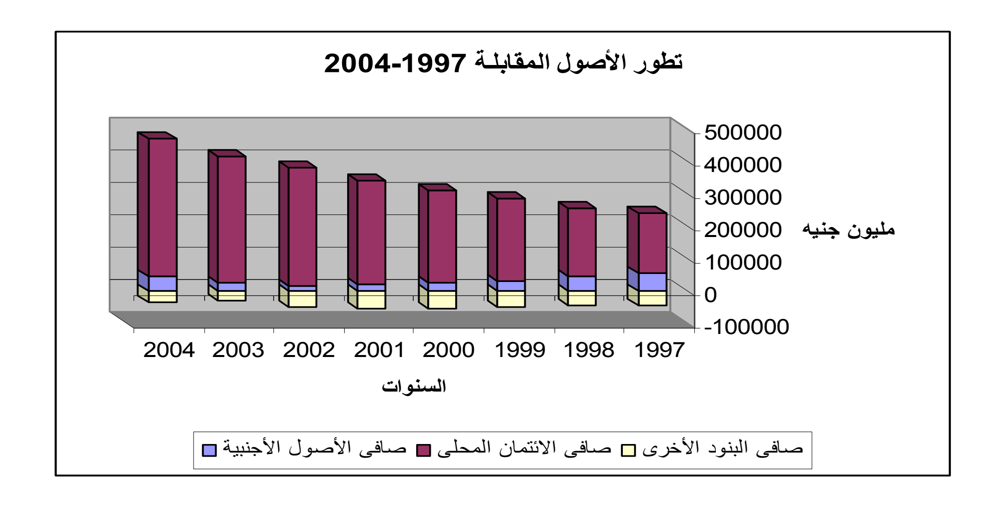
أ- **تطور المعروض النقدي(كمية وسائل الدفع الجارية):** من الجدول رقم (2) يتضح أن كمية المعروض النقدي قد تضاعفت خلال فترة الدراسة لتصل إلى نحو 77.6 مليار جنيه وبما يمثل 17.9 % من إجمالي السيولة في نهاية يونيه 2004 مقابل نحو 39.1 مليار جنيه وبما يمثل 20.2 % من إجمالي السيولة في نهاية يونيه 1997 محققة بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 10.3% خلال الفترة (1997-2004).وتمثل الزيادة في كمية وسائل الدفع المشار إليها محصلة الارتفاع في كل من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية بالعملة المحلية حيث بلغ متوسط النمو السنوي لها 11.7% ، 7.4% على الترتيب خلال فترة الدراسة.ويعد زيادة النقد المصدر على النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزي انعكاسا لسياسة إعادة هيكلة النقد المتداول التي ينتهجها البنك المركزي بهدف ترشيد استخدام أوراق النقد وبما يحقق التوازن الملائم للنقد المصدر من فئاته المختلفة مع احتياجات السوق.

ب- **كمية أشباه النقود:** من بيانات الجدول رقم (2) والشكل السابق،أيضا يتضح أن كمية أشباه النقود(الودائع غير الجارية بالعملة المحلية و الودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية) حققت نموا متصاعدا خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت من نحو 154.8 مليار جنيه في نهاية يونيه 1997 إلى نحو 357.3 مليار جنيه في نهاية يونيه 2004، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 12.7% خلال فترة الدارسة. كما سجلت كمية أشباه النقود تصاعدا كبيرا في الأهمية النسبية لها كأحد مكونات السيولة،حيث ارتفعت من نحو 79.8% في نهاية يونيه 1997 إلى نحو 82.1% في نهاية يونيه 2004. وترجع هذه الزيادة إلى تصاعد الودائع غير الجارية بالعملة المحلية لتصل إلى 233.6 مليار جنيه في نهاية يونيه 2004 مقابل 116.8 مليار جنيه في نهاية يونيه 1997 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 10.3% خلال فترة الدراسة.كما تصاعدت أيضا الودائع بالعملات الأجنبية بمعدل 18.4% في المتوسط خلال نفس الفترة لتصل إلى 123.7 مليار جنيه في نهاية يونيه 2004 مقابل 38.1 مليار جنيه في نهاية يونيه 1997.ويعزى الارتفاع في الودائع غير الجارية بالعملة المحلية أساسا إلى نمو ودائع القطاع العائلى وودائع قطاع الأعمال الخاص بمقدار 12.5% ، 5.8% في المتوسط على الترتيب خلال الفترة (1997-2004) بينما تراجعت ودائع قطاع الأعمال العام بمعدل 1.6% في المتوسط خلال نفس الفترة.

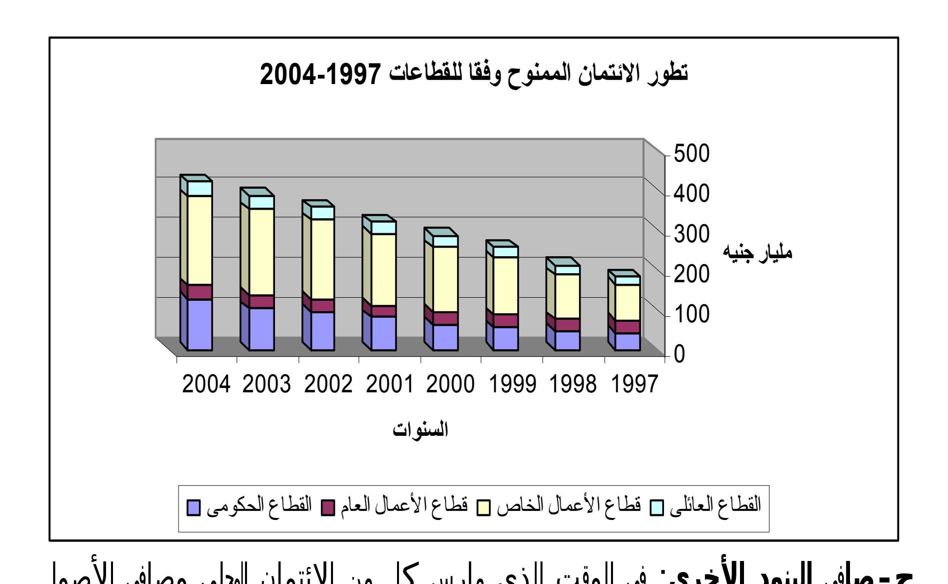
2-الأصول المقابلة:

أ-صافي الأصول الأجنبية: من الشكل التالي يلاحظ الاتجاه النزولي لصافي الأصول الأجنبية وتصاعد العجز في صافي هذه الأصول ليصل إلى أدنى مستوى له عام 2002 محققا نحو 17.3

مليار جنيه مقابل 56.1 مليار جنيه عام 1997.ويلاحظ أن صافي الأصول الأجنبية قد أظهر تحسنا ملحوظا عام 2004 ليصل إلى 45.2 مليار جنيه بزيادة قدرها 77.9% مقارنة بالعـام السابق.وقد يعزى ذلك بصفة أساسية إلى أثر تغير سعر الصرف بالإضافة إلى زيادة حـصيلة مبيعات البترول إلى جانب ارتفاع عوائد المرور في قناة السويس.



ب- الائتمان المحلى: يتضح من الشكل السابق النمو المستمر في الائتمان المحلى،فقد زاد الائتمان المحلى بمتوسط معدل نمو قدره حوالى 12.6% خلال فترة الدراسة حيث وصل إلى نحو 422 مليار جنيه عام 2004 مقابل 183.5 مليار جنيه عام 1997.ويلاحظ من الشكل التالى أن الزيادة في مطلوبات قطاع الأعمال الخاص هي السبب الرئيسى للزيادة في معدلات الائتمان المحلى،حيث زادت بمتوسط معدل نمو سنوي يقارب 16% خلال فترة الدراسة،وزادت أيضا أهميتها النسبية من حوالى 47.9% عام 1997إلى حوالى 52.8% عام 2004.كما ارتفع أيضا صافي مطلوبات الجهاز المصرفي من القطاع الحكومى (متضمنا الهيئات العامة الاقتصادية) ليبلغ صافي مديونيته 126.3 مليار جنيه وبما يمثل 29.9% من إجمالي الائتمان المحلى في 2004 مقابل 43.7 مليار جنيه وبما يمثل 23.8% من إجمالى الائتمان المحلى عام 1997.محققا متوسط معدل نمو سنوي بلغ 16.4% خلال فترة الدراسة.



ج- صافي البنود الأخرى: في الوقت الذى مارس كل من الائتمان المحلى وصافي الأصول الجنبية أثرا توسعيا على السيولة المحلية،كان لصافي البنود الأخرى أثرا انكماشيا عليها في معظم سنوات الدراسة.فيلاحظ من الجدول رقم 2 بالملحق الاحصائى،انخفاض الرصيد السالب لصافي البنود الأخرى (حسابات رأس المال وصافي الأصول والخصوم غير المبوبة) بمقدار 17.1 مليار جنيه لتصل إلى سالب 28.61 مليار جنيه عام 2003 مقابل سالب 45.71 مليار جنيه عام 1997 بمتوسط معدل انخفاض قدره 7.51% خلال فترة الدراسة.الا أ ا ارتفعت الى سالب 32.3 مليار جنيع في يونيه 2004.

رابعا: أهم التطورات المصرفية خلال الفترة(1997-2004)

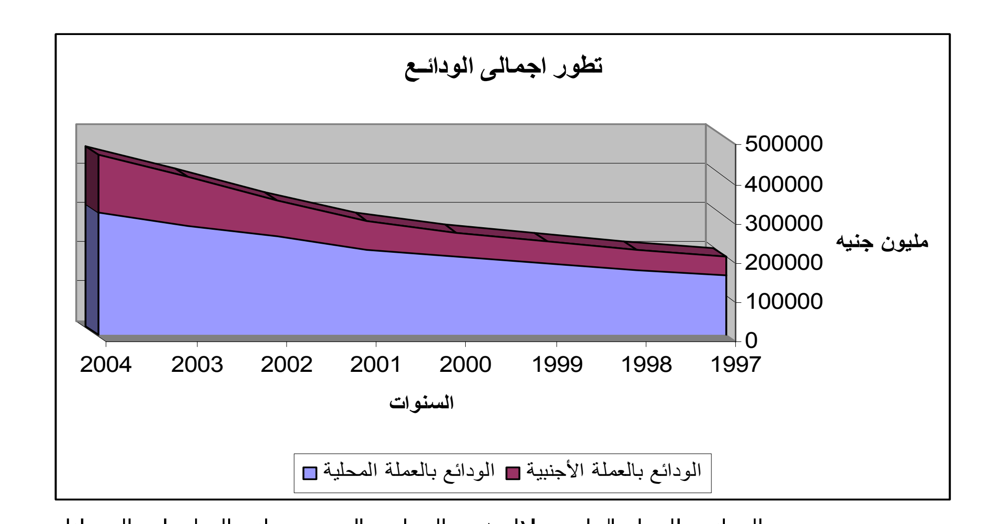
نشطت البنوك خلال فترة الدراسة نشاطا ملحوظا،ويتجلى ذلك من خلال تحليـل السمات الرئيسية لهذا النشاط كما يلي :-

1. **تطور المركز المالي الإجمالي للبنوك**:تشير بيانات الجدول رقم (3) إلى ارتفاع المركز المالى الإجمالي للبنوك من نحو 302 مليار جنيه في اية يونيه 1997 إلى نحو 633.4 مليار جنيه في اية يونيه 2004، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 11.1% خلال فترة الدارسة.ويعكس الارتفاع في جانب الخصوم أساسا زيادة الودائع لتبلغ أرصد ا 461.6 مليار جنيه وبما يشكل 72.9% من جملة الخصوم عام 2004 مقابل 200.6 مليار جنيه وبما يمثل 66.4% من جملة الخصوم عام 1997.

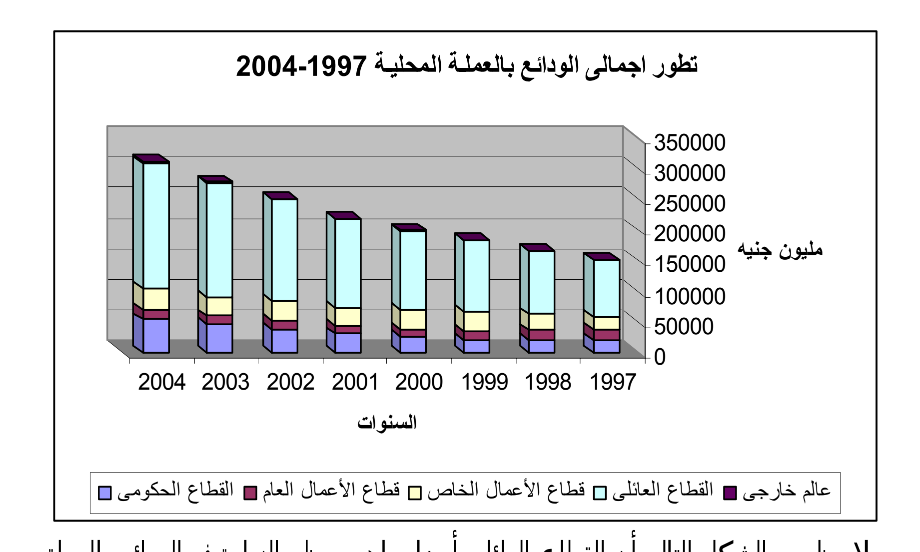
أما في جانب الأصول فكان التصاعد انعكاسا لما يلي:-

- زيادة أرصدة البنوك لدى البنوك في مصر لتصل إلى 116.3 مليار جنيه في نهاية يونيه 2004 مقابل 42.6 مليار جنيه في نهاية يونيه 1997 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 15.4% خلال فترة الدراسة.
- زيادة أرصدة الإقراض والخصم لتصل إلى 296.2 مليار جنيه وبما يمثل 46.8% من مجموع المركز المالى للبنوك في نهاية يونيه 2004 مقابل 152.2 مليار جنيه وبما يمثل 50.4% من مجموع المركز المالى للبنوك في نهاية يونيه 1997 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 10% خلال فترة الدراسة.
- زيادة الأوراق المالية والاستثمارات لتصل إلى 124.1 مليار جنيه وبما يمثل 19.6% من مجموع المركز المالى للبنوك في نهاية يونيه 2004 مقابل 53.1 مليار جنيه وبما يمثل 17.6% من مجموع المركز المالى للبنوك في نهاية يونيه 1997 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 12.9% خلال فترة الدراسة.ويلاحظ أن معظم الزيادة قد تركزت في الأذون على الخزانة التي ارتفعت إلى 58.7 مليار جنيه وبما يمثل 47.3% من هيكل محفظة الأوراق المالية للبنوك في نهاية يونيه 2004 مقابل 28.96 مليار جنيه وبما يمثل 54.5% من هيكل محفظة الأوراق المالية للبنوك في نهاية يونيه 1997.ويلاحظ أيضا تنوع عناصر المحفظة المالية للبنوك في عام 2004 حيث احتلت السندات الحكوميه نسبة 28%،ثم مساهمات رؤوس أموال الشركات نسبة 12.8%،واستثمارات في أوراق مالية أجنبية نسبة 8.1%،واستثمارات في سندات غير حكومية بنسبة 3.5%.[17]

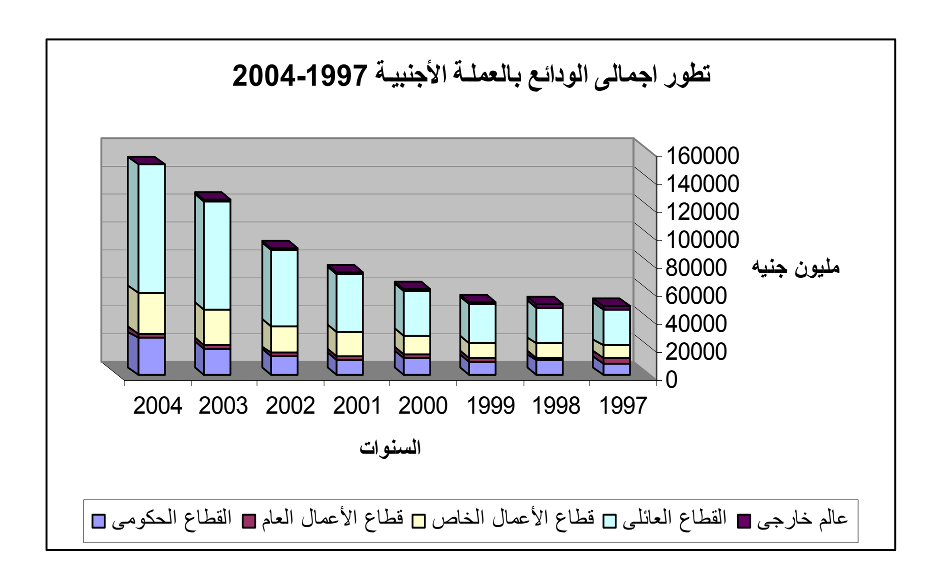
2- الودائع: يشير الشكل التالى إلى نمو الودائع لدى البنوك بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 12.7% خلال فترة الدارسة لتصل إلى نحو 461.7 مليار جنيه في نهاية يونيه 2004(منها نحو 310.9 مليار جنيه وبما يشكل 67.3% من جملة الودائع بالعملة المحلية، 124.97 مليار جنيه بالعملة الأجنبية [18]وبما يمثل 32.7% من جملة الودائع) مقابل 200.6 مليار جنيه عام 1997 (منها نحو 151.7 مليار جنيه وبما يشكل 75.6% من جملة الودائع بالعملة المحلية، 48.9 مليار جنيه بالعملة الأجنبية وبما يمثل 24.4% من جملة الودائع).



ويشير توزيع الودائع بالعملة المحلية خلال فترة الدراسة إلى نمو ودائع القطـاع العـائلي بنحو 12.7% في المتوسط لتصل إلى نحو 205.4 مليار جنيه وبما يشكل 66.1% من جملـة الودائع بالعملة المحلية في اية يونيه 2004 مقابل 91.4 مليار جنيه وبما يمثـل 60.3% مـن جملة الودائع المحلية في عام 1997. كما ارتفعت ودائع قطاع الأعمـال الخـاص والقطـاع الحكومي إلى 35.2 مليار جنيه ،54.1 مليار جنيه على الترتيب عـام 2004 مقابـل 22.4 مليار جنيه ،20.1 مليار جنيه على الترتيب عام 1997 ، محققة متوسط معدل نمو سنوي بلغ 6.7% ، 15.4% على الترتيب. في حين انخفضت ودائع قطاع الأعمال العـام لتـصل إلى 15.4مليار جنيه،بينما ارتفعت ودائع العالم الخارجي الى 742 مليون جنيه عام 2004 مقابل 17 مليار جنيه ،687 مليون جنيه على الترتيب عام 1997 .

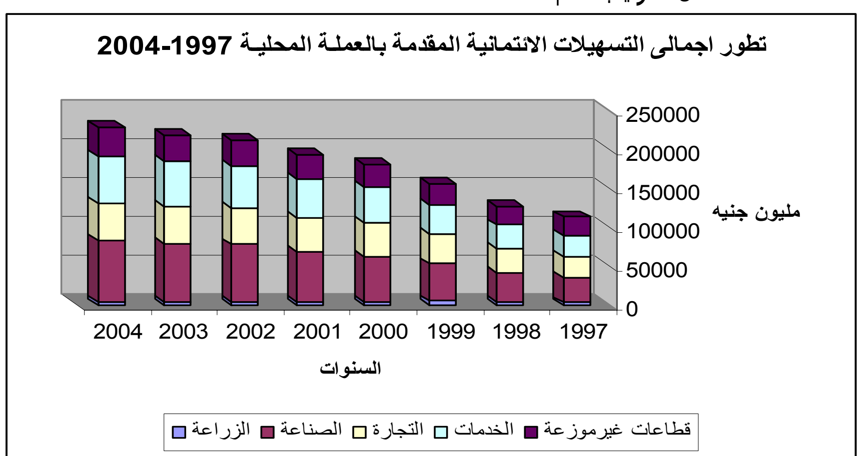


ويلاحظ من الشكل التالي أن القطاع العائلي أيضا ساهم بمعظم الزيادة في الودائع بالعملة الأجنبية خلال فترة الدراسة ،حيث نمت بنحو 19.4% في المتوسط لتـصل إلى نحـو 90.9 مليار جنيه وبما يشكل 60% من جملة الودائع بالعملة الأجنبية في اية يونيه 2004 مقابـل 26.2 مليار جنيه وبما يمثل 53.6% من جملة الودائع الأجنبية في اية يونيه 1997.



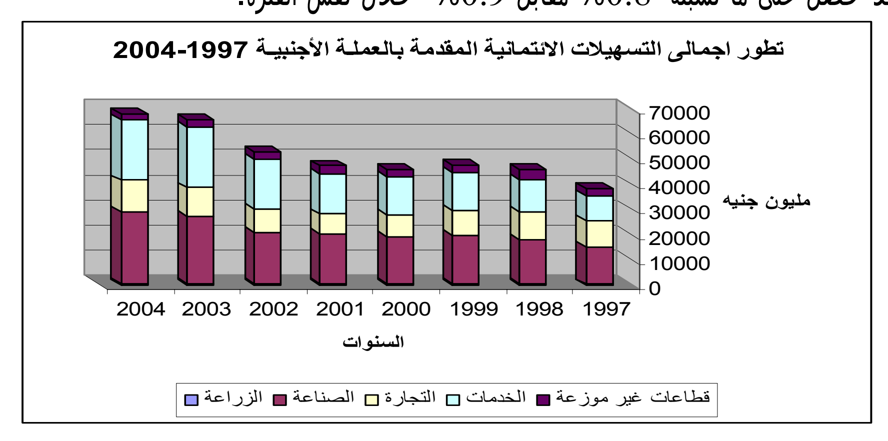
3-النشاط الاقراضى (التسهيلات الائتمانية): يحتل النشاط الاقراضى جانبا كبيرا من توظيفات البنوك .فقد بلغت أرصدة التسهيلات الائتمانية نحو 296.2 مليار وبما يشكل 46.8% من جملة المركز المالى للبنوك جنيه في اية يونيه 2004 مقابل 152.2 مليار جنيه وبما يشكل 50.3%من جملة المركز المالى للبنوك جنيه في اية يونيه 1997 .

من الشكل التالى يتضح استئثار قطاع الصناعة بالجانب الأكبر من التسهيلات الائتمانية المقدمة خلال فترة الدارسة لتصل إلى نحو 77.7 مليار جنيه وبما يشكل 34% من جملة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية في اية يونيه 2004 مقابل 32.9 مليار جنيه وبما يمثل 29% من جملة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية في اية يونيه 1997.وتلاه قطاع الخدمات بما يمثل 26.5% ليصل إلى نحو 60.5 مليار جنيه عام 2004 مقابل 25.6 مليار جنيه وبما يمثل 22.5% في عام 1997. وبالرغم من نمو التسهيلات الائتمانية المقدمة لكل من قطاع التجارة ،والزراعة ،والقطاعات غير الموزعة لتصل إلى 48.5 مليار جنيه ، 5 مليار جنيه ،36.4 مليار جنيه على الترتيب عام 2004 مقابل 26.97 مليار جنيه ، 3.3 مليار جنيه ،24.8 مليار جنيه على الترتيب عام 1997.إلا أن الأهمية النسبية لها انخفضت لتصل إلى 21.3% ، 2.2% ، 16% على الترتيب عام 2004 مقابل 23.8% ، 2.9% ، 21.8% على الترتيب عام 1997.



وفيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة الأجنبية،فيلاحظ من الشكل التالى أيضا استحواذ قطاع الصناعة على النسبة الغالبة من هذه التسهيلات حيث وصلت نسبتها 42% في اية يونيه 2004 مقابل 38.3% في اية يونيه 1997، وحصل قطاع الخدمات على

35.6% مقابل 25.6 % ،قطاع التجارة على 17.5% مقابل 27.2 %، أما قطاع الزراعة فقد حصل على ما نسبته 0.8% مقابل 0.9% خلال نفس الفترة.



الخاتمة:

بعد ذلك الاستعراض السريع لتطور السياسة النقدية في مصر خلال الفتـرة (1997-2004) نستخلص مايلي:-

أولا: يمكن القول بأن أهداف السياسة النقدية خلال تلك الفترة تمحورت حول ما يلي:-

- العمل على تنشيط الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في إطار الحفاظ علـى درجة ملائمة من الاستقرار النقدي.وخفض معدلات البطالة.
- العمل على تحقيق الاستقرار النقدي والحفاظ على مستوى ملائم لـسعر صـرف الجنيه المصري من حيث دفع عجلة التنمية وخفض معدلات البطالة.
- الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق الاستقرار في النقد المصري.
- استقرار الأسعار كهدف ائى

ومع ذلك فانه يمكن القول بأن السلطات النقدية لم تستطع تحقيق كل النتائج المرجوة من هذه الأهداف، فالحكومة لم تستطع الحفاظ على مستوى ملائـم لـسعر الـصرف وانتـشرت المضاربات على الدولار مما اضطر الحكومة إلى التدخل بوضع سعر مركزي ثم إلغـاءه بعـد ذلك وتعويم الجنيه –ليفقد نحو 86% من قيمته عام 2004 مقارنة بما كان عليه عام 1997- بإعطاء حرية تحديد أسعار الشراء والبيع للنقد الأجنبي في إطار الـسوق الحـرة للـصرف الأجنبي،إلى جانب بعض القرارات التي قننت استخدام النقد الأجنبي.ومع ذلك أيضا حدثت

زيادات متوالية في المستوى العام للأسعار وتضاعف معدل التضخم رغم انخفاض معـدلات التوسع النقدي وبالتالى لم يتحقق استقرار الأسعار.علاوة على ذلك فان سياسة تثبيت سـعر الصرف ومحاولة الحكومة إعادة الاستقرار لسعر صرف الجنيه بصفة مستمرة كلفها استنزاف ما يقرب من 26.7% من صافي الاحتياطيات الدولية لتصل إلى نحو 14.8 مليار دولار عام 2004 مقابل 20.2 عام 1997. كما أن ما تحقق من إنجازات خلال هذه السنوات لا يمكن إرجاعه بصفة أساسية إلى نجاح السياسة النقدية.

ثانيا:على الرغم من نمو الودائع خاصة بالعملة المحلية كما سبق بيانه إلا أنه يلاحظ التحـول عن الادخار بالجنيه المصري –وان كان بشكل طفيف- حيث كانت الودائـع بـالعملات المحلية تشكل ما نسبته 75.6% من إجمالى الودائع عام 1997 بينما اقتصرت على 69% عام 2003،وارتفعت تدريجيا الودائع بالعملة الأجنبية إلى 31% من جملة الودائـع عـام 2003 مقابل 24.4% من جملة الودائع عام 1997.ولذلك يجب دراسة هيكل أسـعار الفائـدة في المستقبل خاصة في ظل الدعوة لرفع أسعار الفائدة على الدولار بعد ان تم تخفيـضها عـدة مرات بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مع مراعاة تأثير إعادة هيكلة أسعار الفائـدة علـى مستويات الاستثمار ومقتضيات عملية التنمية وأيضا التدفقات المالية قصيرة الأجل وأسـعار الصرف.علاوة على ما سبق فان ما تحقق من زيادة في المـدخرات لم يـتم توجيهـه نحـو الاستثمار بالشكل المرغوب بل هو أدنى بكثير من القدر المأمول تحقيقه.

ثالثا:ترتبط الدعوة إلى تخفيض سعر العملة في دولة ما بمحاولة إيجاد بعض السبل الممكنة لتحسين موقف ميزان مدفوعات الدولة ذات الشأن وتدعيم احتياطاتها، وهذا مبنى على ما تواتر في التحليل الاقتصادي من أن تخفيض سعر العملة تحت ظروف معينة سوف يرفع من أسعار وارداتها المحلية فينخفض الطلب عليها محليا وسيخفض من أسعار صادراتها بالعملات الأجنبية فيزيد الطلب عليها خارجيا،وهذا يؤدى بالتالي إلى تحسن الميزان التجاري للدولة المعنية.كما هو مبنى أيضا على ملاحظة أن مستويات الاستهلاك في بعض الدول النامية تفوق ما يمكن أن تتيحه مستويات الدخول ولذلك فان خفض العملة المحلية سوف يرفع تكلفة كل من الجزء المستورد والجزء القابل للتصدير من ذلك الاستهلاك محققا بذلك انخفاض في مستواه وبالتالي رفع مستوى الادخار اللازم للتنمية.[19]وعبارة أخرى فان تخفيض سعر صرف عملة دولة ما من شأنه أن يزيد من القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدولة إذا ارتبط بمرونة في صادراتها فيجب إلا تكون صادراتها من المواد الأولية التي تنخفض مرونة الطلب عليها ،كما لا يجب أن تكون وارداتها من سلع غذائية لا تخضع لطلب مرن أو سلع استثمارية تعتبر

ضرورية لعملية التنمية.وبالنسبة لمصر ومن خلال مطالعة بيانات التصدير يتبين ضعف استجابة التغيرات في الصادرات السلعية غير البترولية للتحركات في سعر الصرف،ففي حين تزامن تراجع سعر الصرف بنحو 1.5% عام 1999/1998 بتنامي الصادرات السلعية غير البترولية بنحو 19.5% فقد اقتصرت الزيادة في تلك الصادرات خلال عام 2003/2002 على نحو 6.4% على الرغم من تراجع سعر الصرف بنحو 25.2% خلال ذات العام.[20] لذلك فانه حان الأوان لربط الجنيه المصري بسلة من العملات التي تراعى نسب التجارة بين دولة كل عملة وبين مصر وان تتسم هذه السلة بالمرونة لكى يسمح بتغيير الأوزان النسبية كلما حدث تغير جوهرى مع أخذ المصالح الإقليمية في الاعتبار وهذا يستدعى النظر في تجارة مصر مع الدول العربية والأفريقية.

رابعا:لكى تتمكن السلطات النقدية من توفير حاجة النمو الاقتصادي من الأرصدة النقدية دون التسبب في تضخم الأسعار فانه يتعين عليها مراقبة الطلب على النقود وتوجيه عرض النقود بالصورة التي تستوفي احتياجات الطلب على الأرصدة النقدية او تقترب منها ولذلك يجب عمل دراسات لقياس دالتي طلب وعرض النقود بغرض التنبؤ بالتصرفات المحتملة،بالإضافة إلى ما يقوم به البنك المركزي من تخطيط كمية النقود والائتمان بما يتناسب مع معدل النمو الحقيقى في الناتج المحلى الإجمالى والمعدل المرغوب في ارتفاع الأسعار لضمان التوفيق بين مقتضيات التنمية ومقتضيات الأسعار.

خامسا: تمشيا مع رغبة البنوك في تنويع عملائها وعدم قصر النشاط الاقراضى على عدد محدود من العملاء جاء في المادة رقم 71 من القانون 88 لسنة 2003 بشأن البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد بأنه يتعين على البنك إلا تتجاوز نسبة الائتمان المقدمة منه للعميل الواحد نسبة 30% من قاعدته الرأسمالية وذلك كنوع من الحد من التركز.ولكن نظرا لما يتوقع من تزايد رؤوس أموال البنوك مستقبلا فانه يجب النظر في هذه النسبة حيث أنها تعد مرتفعة كقيمة مطلقة وهو ما يؤدى إلى عكس ما هدفت إليه المادة المشار إليها.

سادسا:إنشاء جهاز مركزي للرقابة المالية والعمل على توفير جهة تنظيمية موحدة للإشراف على كافة الأنشطة والخدمات المالية،والعمل على أن يتفرغ البنك المركزي المصري لإدارة السياسة النقدية وسعر الصرف وما يرتبط بهذه السياسات من وظائف بالإضافة الى دوره في مساندة القطاع المالى من خلال دوره المتمثل في العمل على الاستقرار النقدي والمالي.

سابعا:القيام بإصلاح هيكلي ومالي للقطاع المصرفي وإجراء بعض الاندماجات اللازمة لخلق كيانات مصرفية قوية تحت إشراف قطاع رقابى كفء وقادر على استخدام أدوات السياسة

النقدية للمساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار،فالسوق المصرفية تعانى من كثرة عدد البنوك وقلة عدد الفروع وتركزها اقليميا،حيث تتركز معظم أصول البنوك في القاهرة الكبرى التي تشكل على سبيل المثال 89% من عملية مقاصة الشيكات على مستوى الجمهورية وتعتبر الفروع مراكز للتكلفة وليس للإيراد[21].

ثامنا:إعداد إطار للسياسة النقدية تبنى على استهداف التضخم حيث لم يعد ممكنا الاستمرار في سياسة نقدية تابعة تسترشد بسعر الصرف بعد زوال مرشدها ومثبتها المتمثل في تثبيت سعر الصرف.وهذا لا يعنى أن يكون تخفيض معدل التضخم هو الهدف الوحيد للسياسة النقدية الذى تسعى إليه السلطة النقدية،بل يجب التعامل معه كإطار عام لرسم السياسة النقدية يوجهها بعد زوال الموجه القديم المتمثل في ربط الجنيه بالدولار.

تاسعا:ضرورة التنسيق بين البنك المركزي كجهة مسئولة عن تنفيذ أهداف السياسة النقدية وباقى الجهات الحكومية المسئولة عن رسم وتنفيذ السياسة المالية والسياسة التجارية وسياسة سعر الصرف في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة،والاتفاق على الأهداف الاقتصادية مثل معدل النمو ومعدل التضخم وتحديد المدى الزمنى للتنفيذ وايجاد أسلوب لضمان فعالية التطبيق ومتابعة التنفيذ.

عاشرا: تدعيم البنك المركزي المصري لتطوير الوظيفة الرقابية له لتتواكب مع التطورات العالمية في الصناعة المصرفية وتعظيم الاستفادة من التقدم التكنولوجى لزيادة وتحسين نوعية الخدمات المصرفية في ظل تنامى المنافسة وألا يقتصر دوره على التحقق من سلامة المراكز المالية للبنوك والوقوف على مدى التزامها بالتشريعات والقواعد والتعليمات والقرارات التي ترتبط بالعمل المصرفي بل يجب أن تمتد إلى تقييم أداء البنوك في مختلف المناطق وذلك يستلزم دعمه بالكوادر الفنية القادرة على القيام بهذه الأعمال بالقدر الكافي. إلى جانب الاستمرار في رفع كفاءة العاملين بالجهاز المصرفي بما يساعدهم على سرعة استيعاب المستجدات والتطورات العالمية المتلاحقة في مجال العمل المصرفي.

جداول ملحقة:

جدول رقم (1) تطور أسعار الإقراض والخصم خلال الفترة (1997-2004)

اية يونيو	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
أولا: سعر الإقراض والخصم	12.25	12	12	12	11	11	10	10
-								
ثانيا:أسعار الفائدة								
أ. الودائع لمدة 3 شهور	10	9.10	9.00	9.29	9.43	9.42	8.46	7.68
ب. القروض لمدة سنة فأقل	13.80	13.20	13.20	13.11	13.57	14.10	13.45	13.27
ثالثا:متوسط أسعار العائد على أذون الخزانة								
أ. لمدة 91 يوم	8.90	8.80	8.84	9.094	9.059	7.198	10.270	11.279
ب. لمدة 182 يوم	8.90	8.80	8.84	9.095	9.077	7.651	10.228	11.3

المصدر:البنك المركزي المصري،التقارير السنوية،أعداد مختلفة

جدول رقم (2) تطور السيولة المحلية والأصول المقابلة خلال الفترة (1997-2004)

القيمة بالمليون جنيه

اية يونيو	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
أولا:السيولة المحلية	210487	234568	255272	284873	328728	384262	434911
أ. وسائل الدفع الجارية	43588	48838	49738	53448	59805	67212	77606
النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي	29518	32875	35042	38161	42299	48258	55933
الودائع الجارية بالعملات المحلية	14070	15963	14696	15287	17506	18954	21673
ب.أشباه النقود	166899	185730	205534	231425	268923	317050	357305
الودائع غير الجارية بالعملات المحلية	128668	145199	157602	170681	192718	212010	233610
الودائع الجارية وغير الجارية بالعملات الأجنبية	38231	40531	47932	60744	76205	105040	123695
ثانيا:الأصول المقابلة							
صافي الأصول الأجنبية	44836	29385	23393	18957	17285	25429	45241
صافي الائتمان المحلى	211827	256830	286639	321870	360090	387446	422040
صافي البنود الأخرى	-46176	-51647	-54760	-55954	-48647	-28613	-32370

المصدر:البنك المركزي المصري،التقارير السنوية،أعداد مختلفة

جدول رقم (3)   تطور المركز المالى الإجمالى للبنوك خلال الفترة (1997-2004)

القيمة بالمليون جنيه

اية يونيو	1999	2000	2001	2002	2003	2004
نقدية	3220	3431	3485	4453	5557	5412
أوراق مالية واستثمارات منها:	60114	60818	71142	87726	111337	124099
أذون خزانة على الحكومة المصرية	21342	20601	28442	39740	53651	58699
أوراق مالية حكومية بخلاف الأذون	19187	19888	20899	24423	33666	35120
أرصدة لدى البنوك في مصر	45098	49400	67047	83245	110873	116290
أرصدة لدى البنوك في الخارج	16106	17776	16252	20002	29799	43290
أرصدة الإقراض والخصم	204132	226776	241470	266100	284721	296199
أصول أخرى	22956	24137	28966	33939	35650	34814
الأصول =الخصوم	351626	382338	428362	495465	577937	633436
الخصوم						
رأس المال	11373	11764	12038	12531	18155	20346
الاحتياطيات	8132	9226	10156	11238	11805	11454
المخصصات	25984	27554	31200	35869	40099	44584
سندات وقروض طويلة الأجل	9147	10579	11922	14057	14866	15012
التزامات قبل البنوك في مصر	21413	24210	28158	35094	35580	29933
التزامات قبل البنوك في الخارج	11306	9970	11486	11831	16246	10332
إجمالى الودائع	237343	260429	291224	340868	403145	461697
خصوم أخرى	26928	28606	32178	33977	38041	40078

المصدر:البنك المركزي المصري،التقارير السنوية،أعداد مختلفة

جدول رقم (4) تطور إجمالى الودائع بالبنوك وفقا للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1997-2004)

القيمة بالمليون جنيه

اية يونيو	1999	2000	2001	2002	2003	2004
اجمالى الودائع	237343	260429	291224	340868	403145	461697
الودائع بالعملة المحلية	184756	199619	218237	250106	278180	310870
القطاع الحكومى	21936	26201	31064	38578	46071	54120
قطاع الأعمال العام	14135	12811	12814	13930	13929	15414
قطاع الأعمال الخاص	31385	30976	29079	31594	30087	35219
القطاع العائلى	116470	129320	144986	165648	187595	205375
عالم خارجى	830	311	294	356	498	742
الودائع بالعملة الأجنبية	52587	60810	72987	90762	124965	150827
القطاع الحكومى	9906	11898	10943	13328	18977	26187
قطاع الأعمال العام	2049	2514	2580	2194	2878	3432
قطاع الأعمال الخاص	11151	13703	17565	19426	25179	29550
القطاع العائلى	27998	31844	40782	54775	77111	90899
عالم خارجى	1483	851	1117	1039	820	759

المصدر:البنك المركزي المصري،التقارير السنوية،أعداد مختلفة

جدول رقم (5)   تطور إجمالي التسهيلات الممنوحة وفقا للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة(1997-2004)

القيمة بالمليون جنيه

اية يونيو	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
بالعملة المحلية								
الزراعة	3299	4217	5515	4828	4749	5166	4521	5015
الصناعة	32928	37789	47698	58410	64950	73178	74269	77722
التجارة	26986	31021	37997	42919	42797	47251	47530	48479
الخدمات	25568	30246	38277	45706	50260	54325	58546	60505
قطاعات غيرموزعة	24799	23266	26800	28810	31226	33088	33830	36438
الإجمالى	113580	126539	156287	180673	193982	213008	218696	228159
بالعملة الأجنبية								
الزراعة	351	506	499	526	554	550	447	550
الصناعة	14796	17378	19277	18817	19772	20561	26782	28569
التجارة	10543	11189	10197	8790	7983	9175	11557	12552
الخدمات	9873	13111	14856	14800	16124	20097	24341	23941
قطاعات غير موزعة	3046	3656	3016	3170	3055	2709	2899	2428
الإجمالى	38609	45840	47845	46103	47488	53092	66026	68040

المصدر: البنك المركزي المصري،التقارير السنوية،أعداد مختلفة

جدول رقم (6)

تطور هيكل الجهاز المصرفي خلال الفترة (1997-2004)

اية يونيو	البنوك التجارية		بنوك غير تجارية								
			بنوك الاستثمار والأعمال			البنوك المتخصصة					
	بنوك القطاع العام 4 بنوك	بنوك مشتركة وخاصة عددها24	بنوك مشتركة وخاصة عددها 11	فروع بنوك أجنبية		بنك التنمية الصناعية المصري	البنك العقارى المصري العربى		البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى	الإجمالي	
	الفروع	الفروع	الفروع	البنوك	الفروع	الفروع	البنوك	الفروع	الفروع	البنوك	الفروع
1997	883	298	90	21	42	14	2	22	976	64	2325
1998	908	312	98	20	42	14	2	23	994	63	2391
1999	918	323	105	20	45	14	2	25	1004	63	2434
2000	913	340	112	20	47	14	1	26	1029	62	2481
2001	921	367	126	20	51	14	1	26	1031	62	2536
2002	919	375	136	20	58	14	1	26	1033	62	2561
2003	917	383	148	20	59	14	1	27	1034	62	2582
2004	923	409	162	19	59	14	1	27	1189	61	2783

المصدر: البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، أعداد مختلفة

الهوامش

1 عبد الحميد القاضى،"السياسات النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية"،مجلة مصر المعاصرة،العدد 355،يناير 1974،ص 49

2 لمزيد من هذه التعاريف راجع:أحمد عبد الحافظ عبد الوهاب،"دور السياسة النقدية في التأثير على هيكل الائتمان في ظل برنامج الاصلاح الاقتصادي"،رسالة ماجستير،كلية التجارة،قسم الاقتصاد،جامعة عين شمس ،2001،ص ص 1-2

3 مصطفى اسماعيل عويس،"أذون الخزانة وأهميتها كأحدى وسائل تنمية سوق النقد"،البنك المركزي المصري،معهد الدراسات المصرفي ،محاضرات 92/91 ،ص 1.من المتعارف عليه أن هناك 3 مستويات لأهداف السياسة النقدية تبدأ بالهدف التشغيلي اليومى الذى دائما ما يكون محل التركيز اليومى للسلطة المختصة بادارة السياسة النقدية، أما المستوى الثانى للأهداف فهو الهدف الوسيط وعادة ما يختار هذا الهدف الوسيط لتأثيره على الهدف النهائى. فاذا كان الهدف النهائى للسياسة النقدية الجديدة للبنك المركزي المصري هو العمل على المحافظة على استقرار الأسعار، فمعنى ذلك أن استقرار الأسعار هو المرتكز النقدي Money Anchor لتوقعات ارتفاع الأسعار والتضخم في الاقتصاد المصري.ويكون الهدف الوسيط هو معدل النمو الفترى في مستوى السيولة المحلية M2 كمعبر عن المعروض النقدي بمعناه الواسع،بما يمكن السلطة النقدية من متابعة أثر كمية النقود على الهدف النهائى وهو استقرار الأسعار.الهدف التشغيلي:وحتى تتحقق السيطرة على معدلات نمو السيولة المحلية،وفي ظل عدم تفضيل التدخل المباشر في العوامل المؤثرة على نمو السيولة المحلية،فان هذه السيطرة يمكن أن تتحقق من خلال التأثير غير المباشر على العوامل الأساسية المؤثرة في درجة الاستقرار النقدي،ويتحقق التأثير غير المباشر على الاجماليات النقدية من خلال التأثير على توجهات أسعار الفائدة الأسمية في سوق النقد المصري في الأجل القصير.راجع :محمود أبو العيون،تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية ،المركز المصري للدراسات الاقتصادية،ورقة عمل رقم 78، فبراير 2003، ص ص 27-28

4 قسم قانون البنوك رقم 120 لسنة 1975 المعدل بالقانون 14 لسنة 2002 البنوك العاملة في مصر إلى عدة أنواع أولها بنوك تجارية:وهي مؤسسات تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة،كما أنها تزاول عمليات التمويل الداخلى والخارجى وخدمته وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالى في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما تطلبه من عمليات مصرفية ومالية وتجارية.ثانيها بنوك الاستثمار والأعمال:وهي مؤسسات تباشر عمليات تتصل بتجميع وتنمية المدخرات لخدمة أغراض الاستثمار ويجوز لها أن تنشىء شركات الاستثمار أو شركات أخرى.وثالثها البنوك المتخصصة:وهي بنوك تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محددا من الأنشطة الاقتصادية ولا يكون قبول الودائع الجارية من أنشطتها الأساسية.ويتكون هيكل البنوك العاملة في مصر حتى 30 يونيه 2004 من 61 بنكا يتبعها 2783 فرع منها 24 بنك تجاري يتبعها 409 فرع بالإضافة إلى البنوك الأربعة التجارية التي تملكها الحكومة ويتبعها 923 فرع ،30 بنك للاستثمار والأعمال منها(11 بنك مشترك وخاص يتبعها 162 فرع ،19 بنك تمثل فروع بنوك أجنبية ويتبعها 59 فرع) ،وأخيرا البنوك المتخصصة وتشمل بنك التنمية الصناعية المصري ويتبعه 14 فرع ،البنك العقارى المصري العربى ويتبعه 27 فرع ،والبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ويتبعه 1189 فرع.وبجانب البنوك السابق ذكرها –وكلها مسجلة لدى البنك المركزي المصري – يوجد بنكين أنشئا بقوانين خاصة وغير مسجلين لدى البنك المركزي المصري وهما المصرف العربى الدولى وبنك ناصر الاجتماعى.راجع الجدول رقم (6) بنهاية البحث

5 تعرف سوق النقد أو سوق الائتمان قصير الأجل بأنها تلك السوق التي يتم فيها إصدار وتداول الأصول النقدية قصيرة الأجل مثل أذون الخزانة والأوراق التجارية وغيرها من الأدوات الائتمانية قصيرة الأجل،ويتولى الجهاز المصرفي ممثلا في البنك المركزي والبنوك التجارية القيام بذه العمليات.في حين تعرف سوق رأس المال أو سوق الائتمان متوسط وطويل الأجل بأنها السوق التي يتم فيها إصدار وتداول الأصول المالية طويلة ومتوسطة الأجل مثل الأسهم والسندات وغيرها من أدوات الائتمان طويل ومتوسط الأجل،وتتولى البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال والمؤسسات غير المصرفية ...الخ بالإضافة إلى سوق الأوراق المالية القيام بذه العمليات .راجع رسالة الماجستير للباحث بعنوان :"دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر"،كلية التجارة ببنها،قسم الاقتصاد،جامعة الزقازيق،2002،ص ص 2-3،ص 155

- حسين عبد المطلب الأسرج،تحليل أداء البورصات العربية خلال الفترة(1994-2003) مع دراسة خاصة بالبورصة المصرية،سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعى،العدد 79،الكويت،ديسمبر 2004، ص ص13-20 .أيضا يمكن مراجعة تحقيق

للباحث تحت عنوان توظيف المدخرات يبدأ من البورصة،تم نشره بمجلة الأهرام الاقتصادي ملحق البورصة المصرية ،العدد 1833،السنة 126 ، 2004/2/23 ،ص ص 12-13

6 مصطفي اسماعيل عويس،"أذون الخزانة وأهميتها..."،مرجع سابق،ص 1

7 تتجه أدوات الرقابة الكمية بصفة أساسية نحو التأثير على حجم الائتمان المصرفي دون اهتمام كبير بأوجه استخدامه.أما أدوات الرقابة النوعية فتتجه أساسا نحو التأثير على أوجه استخدام الائتمان لا على مجرد حجم الائتمان وتطبق عادة على استخدامات الائتمان المعنية بغض النظر عن صفة المقرض،كما أ ا لا تقتصر على نشاط البنوك التجارية كما يغلب في وسائل الرقابة الكمية.لمزيد من التفاصيل حول أدوات الرقابة الكمية والنوعية راجع:

-عبد الفتاح عبد الرحمن عبد ا يد ،"اقتصاديات النقود رؤية اسلامية"،النسر الذهبى للطباعة ،القاهرة ،1996،ص ص 255-267

-عبد الحميد القاضى،"دور السياسات النقدية ..."،مرجع سابق،ص ص 58-62

-عبد الهادى عبد القادر سويفي،"السياسة النقدية في ظل الانفتاح الاقتصادي"،مجلة مصر المعاصرة،القاهرة،العددان 391-392،ابريل 1983،ص ص 26-27

8 تراجع معدل التضخم ليصل إلى 2.7% عام 2002/2001 مقابل 4.8% عام 97/96 ،الا انه ارتفع عام 2003/2002 على الرغم من تراجع التوسع النقدي خلال ذلك العام ليصل إلى 4% ،وقد يعزى جانب من ذلك إلى التأثيرات المرتبطة بتعويم سعر صرف الجنيه المصري اعتبارا من 29 يناير 2003 فضلا عن أثر التغيرات السعرية في الخارج لعديد من السلع المستوردة.راجع: البنك المركزي المصري،التقرير السنوي لعام 2003/2002 ،ص 22.وفي سبيل الوصول لمعدل تضخم يعبر بواقعية عن الأسعار في السوق المحلية صدرت عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء سلسلة جديدة لأسعار المستهلكين تم فيها تحديث سنة الأساس لتصبح (2000/99=100) وكذلك سلة السلع والأوزان،وفقا للبيانات المتاحة من هذه السلسلة بلغ معدل التضخم 11.1% خلال الفترة أغسطس/يونيه من السنة المالية 2004/2003 مقابل 4% خلال السنة السابقة بأكملها.راجع:البنك المركزي المصري،التقرير السنوي لعام 2004/2003 ،ص 19.

9 في اطار العمل على تطوير وتنويع أدوات السياسة النقدية بدف تنشيط عمليات السوق المفتوح قام البنك المركزي باستخدام هاتين الأداتين الجديدتين،وفيما يلي القواعد المنظمة لتلك العمليات:-

1-الاعلان عن العمليات:يقوم البنك المركزي بالاعلان على كل من شاشة رويترز وموقع البنك المركزي على شبكة الانترنت عن مزاد لبيع أذون خزانة موضحا حجم وتاريخ اجراء العملية ونوعها (بيع ائى أو مؤقت) وتاريخ استحقاق أذون الخزانة التي سيتم بيعها،مدة العملية في حالة العمليات العكسية لاعادة الشراء.

2-تلقى العروض:تقوم البنوك بتقديم عطاءا ا موضحة حجم أذون الخزانة التي ترغب في شرائها وسعر الفائدة المرغوب ،في موعد غايته الساعة الحادية عشر صباحا في اليوم المحدد للعملية الى البنك المركزي وذلك وفقا للنموذج المعد لهذا الغرض.

3-ترسية العطاءات:يتم ترسية العطاءات بذات الأسلوب المتبع حاليا في مزادات أذون الخزانة وربط الودائع لدى البنك المركزي،حيث يتم ترتيب العطاءات المقدمة من حيث أسعار الفائدة ترتيبا تصاعديا بحيث يتم البدء بأقل سعر عائد مقدم ثم الأعلى الى أن يتم القطع عند انتهاء الكمية المطروحة،وفي حالة تساوى معدل العائد لأكثر من عطاء يتم التخصيص وفقا للكميات المقدمة.

4-الاعلان عن نتيجة العملية:في أعقاب ترسية العطاءات يتم الإعلان على كل من شاشة رويترز وموقع البنك المركزي المصري على شبكة الانترنيت عن نتيجة بحيث يشمل قيمة العطاءات المقدمة والمقبولة وأسعار الفائدة للعملية(أدنى وأعلى سعر مقبول-المتوسط المرجح لمعدل العائد على العملية)

5-اجراءات الخصم والاضافة الى حسابات البنوك:يقوم البنك المركزي المصري في تاريخ العملية بالخصم على حسابات البنوك بالقيمة البيعية،وفي حالة العمليات العكسية لاعادة الشراء يقوم البنك المركزي في تاريخ استحقاق العملية باضافة قيمة العملية والفوائد المستحقة عليها في حسابات البنوك .وقد بدأ استخدام هاتين الأداتين في الرابع من مايو عام 2004.راجع البنك المركزي المصري،التقرير السنوي لعام 2004/2003 ،ص ص 89-90

10 البنك المركزي المصري،التقرير السنوي لعام 2004/2003 ،ص 19

11 راجع:معبد على الجارحى،"التطورات والسياسات النقدية في مصر"،مجلة مصر المعاصرة،العدد 396،ابريل 1984، ص 25

12 البنك الأهلي المصري ،النشرة الاقتصادية ،ا لمد 56 ،العدد 4 ، 2003 ، ص 37
13 للتفاصيل راجع:البنك المركزي المصري ،ا لة الاقتصادية،العدد 4 ،ا لمد 41 ،2001/2000 ،ص ص 71-72
14 البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي ، 2003/2002 ،ص 24
15البنك الأهلي المصري ،النشرة الاقتصادية ،المرجع السابق ، ص ص 64-65 .جدير بالذكر أنه مع تولى الحكومة الجديـدة برئاسة الدكتور/أحمد نظيف حدثت انخفاضات متتالية في سعر الدولار أمام الجنيه ليصل الى حوالى 5.72 قرشا/دولار في ايـة ابريل 2005 .وانصياعا لحكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان القرار المشار اليه قامت الحكومة بالغاءه ،مما ساعد على اسـتقرار سوق الصرف.
[16] البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي ، 2003/2002 ،ص 32
17 راجع : البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي ، 2004/2003،ص 48
[18] تشمل هذه الودائع نحو 29.1 مليار جنيه نتيجة التغير في سعر صرف الجنيه المصري،راجع المرجع السابق ،ص 55
[19] معبد على الجارحى،"التطورات والسياسات النقدية في مصر"،مرجع سابق،ص 149
20 البنك الأهلي المصري ،النشرة الاقتصادية،العدد4،ا لمد56،ص 39 –مع ملاحظة ان سعر صرف الجنيه انخفض بنحو 82% في عام 2003 عما كان عليه عام 1997
[21] للتفاصيل راجع: الحزب الوطنى الديمقراطى،أوراق المؤتمر السنوي الثانى للحزب،ورقة التوجه الاقتصادي،متاح في موقع الحزب على الانترنيت:www.ndp.org.eg

المراجع:

1-أحمد عبد الحافظ عبد الوهاب،"دور السياسة النقدية في التأثير على هيكل الائتمان في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي"،رسالة ماجستير،كلية التجارة،قسم الاقتصاد،جامعة عين شمس ،2001
2- البنك المركزي المصري، التقارير السنوية خلال الفترة 98/97 حتى 2003/2002
3- البنك الأهلى المصري ،النشرة الاقتصادية ،ا لمد 56 ،العدد 4 ، 2003
4-الحـزب الـوطنى الـديمقراطى،أوراق المـؤتمر الـسنوي الأول والثـانى للحزب،متـاح في موقـع الحـزب علـى الانترنيت:www.ndp.org.eg
5-حسين عبد المطلب الأسرج،"دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر"،كلية التجارة بينها،قسم الاقتـصاد،جامعة الزقازيق،2002
6-- حسين عبد المطلب الأسرج،تحليل أداء البورصات العربية خلال الفترة(1994-2003) مع دراسـة خاصـة بالبورصـة المصرية،سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعى،العدد 79،الكويت،ديسمبر2004
7-ـــــــــــــــــــــ ،" توظيف المدخرات يبدأ من البورصة"،تحقيق بمجلة الأهرام الاقتصادي ملحق البورصة المصرية ،العدد 1833،السنة 126 ،2004/2/23
8- عبد الحميد القاضى،"السياسات النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية"،مجلة مصر المعاصرة،العدد 355،يناير 197.
9-عبد الفتاح عبد الرحمن عبد ا يد ،"اقتصاديات النقود رؤية اسلامية"،النسر الذهبى للطباعة ،القاهرة ،1996
10-عبد الهادى عبد القادر سويفي،"السياسة النقدية في ظل الانفتاح الاقتصادي"،مجلة مصر المعاصـرة،القاهرة،العددان 391-392،ابريل 1983
11-مصطفي اسماعيل عويس،"أذون الخزانة وأهميتها كإحدى وسائل تنمية سوق النقد"،البنك المركزي المصري،معهد الدراسات المصرفي ،محاضرات 92/91
12- محمود أبو العيون،تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية ،المركز المـصري للدراسـات الاقتصادية،ورقة عمل رقم 78، فبراير 2003
13- معبد على الجارحى،"التطورات والسياسات النقدية في مصر"،مجلة مصر المعاصرة،العدد 396،ابريـل 1984